جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

مذكرة خارجية رقم (١٤١٧)

اقتصاديات الزراعة في قطاع غزة

اعداد
دكتور/ بركات أحمد الفرا

ابريل ١٩٨٦

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

المحتويات	الصفحة

* مقدمـــــة

(١) البعد التاريخى والجغرافى لقطاع غزة ٣
(١ـ١) النشأة التاريخية لقطاع غزة ٣
(١ـ٢) التنظيم الادارى لقطاع غزة ٠

(٢) بعض المؤشرات الاقتصادية بقطاع غزة ٨
(٢ـ١) تطور أعداد السكان ٨
(٢ـ٢) القوى العاملة ودخل العامل ٩
(٢ـ٣) دخل الفرد ومستوى المعيشة بالقطاع ١١
(٢ـ٤) الموارد الأرضية الزراعية ١٥

(٣) السياسة الاسرائيلية الموجهة لقطاع الزراعة فى قطاع غزة ١٧
(٣ـ١) الاستيلاء على الأرض واقامة المستعمرات عليها ١٧
(٣ـ٢) السيطرة على المياه ٢٠
(٣ـ٣) سياسة تبوير الأرض ٢١
(٣ـ٤) سياسة اغلاق الأسواق الاسرائيلية أمام المنتجات الزراعية العربية ٢٢
(٣ـ٥) سياسة اغراق الأسواق العربية بالمنتجات الزراعيـــــة الاسرائيلية ٢٢
(٣ـ٦) عدم وجود مصادر للتمويل ٢٣
(٣ـ٧) ضرب البنيان التعاونى فى قطاع غزة ٢٤

(٤) الانتاج الزراعى بقطاع غزة ٢٧
(٤ـ١) التركيب المحصولى ٢٧
(٤ـ٢) انتاج أهم المحاصيل ٢٩
(٤ـ٣) الدخل الزراعى فى قطاع غزة ٣٥

تابع المحتويات

الصفحة

(٥) عوامل النهوض بالزراعة فى قطاع غزة ٤٣
(٥ـ١) أهم مشاكل الزراعة فى قطاع غزة ٤٣
(٥ـ٢) عوامل النهوض بالزراعة فى قطاع غزة ٤٥

الموجز والتوصيات ٤٩

المراجـــع ٥٢

فهرس الجداول

رقم الجدول	محتويات الجدول	الصفحة
(٢ـ١)	تطور سكان قطاع غزة خلال الفترة ١٩٥٠ـ١٩٨٢	٨
(٢ـ٢)	التوزيع النسبى للعمال بقطاع غزة حسب نوع العمل ١٩٨٢	١٠
(٢ـ٣)	تطور دخل الفرد فى قطاع غزة واسرائيل	١٢
(٢ـ٤)	الرقم القياسى لأسعار المستهلك	١٣
(٤ـ١)	الرقعة المزروعة بمختلف المحاصيل خلال الفترة ١٩٦٠ـ١٩٨٣	٢٧
(٤ـ٢)	التركيب المحصولى فى قطاع غزة خلال الفترة ١٩٦٠ـ١٩٨٣	٢٨
(٤ـ٣)	تطور انتاج الخضروات فى قطاع غزة	٣١
(٤ـ٤)	تطور الانتاج من أهم محاصيل الحقل فى قطاع غزة	٣٢
(٤ـ٥)	تطور انتاج الفاكهة فى قطاع غزة	٣٣
(٤ـ٦)	تطور الدخل من الزراعة فى قطاع غزة خلال الفترة ٧٦/١٩٧٧ ـ ٨٢/١٩٨٣ .	٣٦
(٤ـ٧)	العائد الاقتصادى من أهم المحاصيل عام ١٩٨٣	٣٨
(٤ـ٨)	العائد الاقتصادى الصافى للدونم من بعض محاصيل الحقل عام ١٩٨٣	٣٩
(٤ـ٩)	حساب تكاليف الانتاج والاربحية لدونم حمضيات على الشجر عام ٨١/١٩٨٢	٤١
(٤ـ١٠)	حساب تكاليف التسويق الاربحية لدونم حمضيات عام ٨١/ ١٩٨٢	٤٢

مقدمـــــة :

يعتبر قطاع غزة جزء لا يتجزأ من فلسطين ، ولكنه اكتسب هذه التسمية بعد حرب عام ١٩٤٨ وانشاء الدولة اليهودية بعد احتلال القوات الصهيونية للجزء الأكبر من فلسطين ، وبقى جزء ملاصق للحدود الأردنية سمى بالضفة الغربية ، وجزء آخر ملاصق للحدود المصرية سمى قطاع غزة .

وتبلغ مساحة قطاع غزة حوالى ٣٢٦ كيلومتر مربع من مساحة فلسطين البالغة ٢٧ ألف كيلومتر مربع ، وقد ظل القطاع من حرب ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٦٧ يخضع للادارة المصرية .

وبعد عام ١٩٦٧ واحتلال اسرائيل لباقى فلسطين وأراضى عربية أخرى ، أصبح القطاع يخضع للاحتلال ، ويعانى من صعوبات ومشاكل اقتصادية واجتماعية بالغة التعقيد .

وتتناول هذه الدراسة أوضاع نشاط الزراعة وهو نشاط اقتصادى حيوى وهام للقطاع ، وترجع أهميته ليس فقط لكونه مصدرا رئيسيا للدخل هناك ، بل أيضا لاعتبارات سياسية ووطنية تتمثل فى ارتباط تنميته وتطويره بمقارنة مخطط اجلاء السكان من الأرض والاستيلاء عليها وانشاء مستوطنات عليها ، وينطوى هذا المخطط على اضعاف البنية الزراعية فى القطاع بهدف خفض العائد المحقق من الزراعة نسبيا عن ذلك المحقق من أنشطة أخرى وبالتالى تحويل الزراع لأنشطة غير زراعية .

لذا فان هذا البحث يناقش مظاهر ومسببات التدهور الخطير الذى تعانى منه الزراعة فى غزة منذ الاحتلال وحتى الوقت الراهن نتيجة للمخطط الذى نفذته سلطات الاحتلال هناك ويستهدف البحث توضيح أبعاد المخطط الاسرائيلى الموجه للزراعة ، والتعرف على طبيعة المشكلات الزراعية هناك أملا فى ايجاد

حلول منطقية وموضوعية لها ٠

ولقد اعتمد البحث بحكم طبيعة المعلومات المطلوبة على مصادر اسرائيلية بالدرجة الأولى أو مصادر فلسطينية تعتمد على مصادر اسرائيلية ٠

(١) البعد التاريخي والجغرافي لقطاع غزة

(١ــ١) النشأة التاريخية لقطاع غزة :

لما أنتهت حرب الاربعينيات بين الفلسطينيين والعرب من جهة والقوات الصهيونية من جهة أخرى ، بسقوط فلسطين وقيام الدولة العبرية في ١٩٤٨/٥/١٥ ، تبقى من فلسطين جزئين : أحدهما سمي الضفة الغربية ومساحتها ٥ر٢ ألف كيلومتر مربع . والآخر سمي قطاع غزة ومساحته ٣٢٠ كيلومتر مربع .

ولقد آل أمر الضفة الغربية للادارة الاردنية ، بينما آل أمر القطاع للادارة المصرية . وذلك منذ ١٩٤٨/٥/٢٧ (١)

ولقد حددت اتفاقية الهدنة الموقعة في رودس بتاريخ ١٩٤٩/٢/٢٤ بين مصر واسرائيل ، أن الأراضي الفلسطينية الخاضعة لرقابة القوات المصرية ، " حدود غزة " هي وفق النص الآتي :

" يحتفظ المصريون بالسيطرة على الممر الساحلي الممتد من قرية رفح على الحدود المصرية الفلسطينية الى نقطة تبعد ثمانية أميال الى الشمال من غزة "

وتم تعيين حاكم اداري مصري للقطاع بقرار من وزير الحربية والبحرية آنذاك ، ويعطى هذا الحاكم سلطات واختصاصات المندوب السامي البريطاني . والتي من أهمها : سلطة قاضي القضاة وسلطة حكام الألوية ورؤساء الدوائر المختلفة . وله سلطة اصدار الأوامر والتعليمات واتخاذ كافة التدابير التي تقتضيها الظروف ولهذه الأوامر والتعليمات والتدابير قوة القانون (٢).

---

(١) حسين أبو النمل : قطاع غزة ١٩٤٨ ــ ١٩٦٧ . تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية ، مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ١٩٧٩ ، ص ٢٩ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٢٩ .

منذ ذلك التاريخ أصبح قطاع غزة وهو الجزء الجنوبي من فلسطين يحمل هذا الاسم ، وهو يتبع اللواء الجنوبي أو لواء غزة ، حيث كانت فلسطين في عهد الانتداب البريطاني مقسمة الى ستة ألوية (*) ، وكان أقربها اللواء الجنوبي الذي ينتمي اليه قطاع غزة .

وهكذا يتضح أن النشأة التاريخية للقطاع ، كانت محصلة هزيمة عام ١٩٤٨ واستمرار هذا الجزء من فلسطين بدون اغتصاب ، ونظرا لأن حدوده الجغرافية هي مع مصر ، فقد أصبح يتبعها اداريا ويخضع لسلطات حاكم يعين من وزارة الحربية ، وكذلك معظم العاملين الرئيسيين يتم تعيينهم من قبل الحكومة المصرية .

ولقد كان القطاع يتكون من أربعة مدن رئيسية هي غزة وخان يونس ودير البلح ورفح ، وكانت كل مدينة تخضع لسلطات حاكم يعين من مصر وأيضا ضابط من وزارة الحربية . وكذلك الحال بالنسبة لشئون الشرطة والدوائر المدنية باستثناء القضاء ، فقد كان رؤساء المحاكم والقضاة من أهالي القطاع أنفسهم .

وظل هذا هو وضع القطاع اداريا منذ عام ١٩٤٨ وحتى ٥ يونيو ١٩٦٧ حيث احتلت اسرائيل قطاع غزة وكان قد سبق لاسرائيل أن احتلت قطاع غزة عام ١٩٥٦ اثر العدوان الثلاثي على قناة السويس ، ثم انسحبت من القطاع بعد انسحابها من سيناء ، وحل محل القوات الاسرائيلية قوات من الأمم المتحدة ، كان قد أصدرت لها الحكومة المصرية الأوامر بالخروج من القطاع قبيل حرب يونيو ١٩٦٧ .

---

(١) لواء القدس — لواء الجليل — لواء حيفا — لواء اللد — لواء السامرة — ولواء غزة .

ولقد حدثت تفاعلات متعددة وكثيرة نتيجة للوضع الفريد لقطاع غزة . فهـــذا الجزء من فلسطين الذى كان عدد سكانه قبيل عام ١٩٤٧ حوالى ٧٠ ألف نسمـــة فقط ، ارتفع فجأة الى ٣ر٣٠٦ ألف نسمة عام ١٩٥٣ ، منهم ٧ ٠ر٩٧ ألف نسمـة سكان أصليون ، ٢ر٢٠٩ ألف نسمة سكان لاجئون .

وفى ضوء الموارد المحدودة للقطاع من أراضى زراعية وموارد رزق أخـــرى . فكان الوضع الاقتصادى للقطاع فى تلك الفترة التاريخية متدهورا بشكل حاد ، والأوضاع الاجتماعية ومستوى المعيشة غاية فى السوء والتخلف والفقر . وانتشرت الأمراض نتيجـة سوء التغذية وعدم وجود مساكن صحية .

(١ــ٢) التنظيم الادارى لقطاع غزة (١)

يتمثل التنظيم الادارى للقطاع فى هيكل ادارة القطاع الذى أرتأتـه الادارة المصرية . وكان وفق ما يلى :

١ ــ الحاكم العام للقطاع : وهو أعلى سلطة تنفيذية ورئيس المجلس التنفيذى ويعيـن بقرار من رئيس جمهورية مصر العربية ــ الجمهورية العربية المتحدة سابقا .

٢ ــ نائب الحاكم العام : ويعين بقرار من وزير الحربية المصرى .

٣ ــ مديرو المديريات : ويعينون بقرار من وزير الحربية المصرى وجميعهم أعضاء فى المجلس التنفيذى ــ وتقسم المديريات الى :

(أ) مديرية الشئون القانونية : وتختص بابداء الرأى فى القرارات الاداريـة ومدى تمشيها مع القانون الأساسى (الدستور المؤقت فيما بعـــد) والقوانين المطبقة فى القطاع .

---

(١) مأخوذ نصا عن : محمد على خلوصى ، التنمية الاقتصادية فى قطاع غزة ٤٨ ــ ١٩٦٦ ، مارس ١٩٦٧ .

(ب) مديرية الداخلية والأمن العام وتتبعها : ادارة الشرطة ، وادارة المباحث العامة ، وادارة الجوازات والسفر ، والحكام الاداريين للمناطق .

(حـ) مديرية المالية والاقتصاد : ويتبعها ادارة الحسابات العامة والاستيراد والتصدير ، والنقد ، والسجل التجارى ، والجمارك ، والمطبوعات والنشر ، والتعاون .

(د) مديرية الشئون الاجتماعية واللاجئين : ويتبعها ادارة الاغاثة (بالنسبة للسكان الأصليين) والوكالة (علاقة وكالة الاغاثة بادارة الحاكم العام) والادارة العمالية .

(هـ) مديرية التربية والتعليم

(و) مديرية الشئون الصحية

(ز) مديرية الأشغال العمومية والمواصلات : ويتبعها السكة الحديد والبرق والتليفونات ، والبريد ، والمشروعات .

(ح) مديرية الشئون البلدية والقروية ويتبعها البلديات والزراعة والأحراش والكهرباء والمياه .

ويعين مديرى المديريات من الفلسطينيين ذوى الخبرة العلمية والفنية متى توفر وجودهم ، أو من المصريين ذوى الخبرة العالية باختيار دقيق .

ويتألف المجلس التنفيذى من الحاكم العام رئيسا ومديرى المديريات أعضاء — ولا يكون اجتماع المجلس التنفيذى صحيحا الا بحضور خمسة أعضاء على الاقل بخلاف الرئيس وتصدر القرارات بالاغلبية المطلقة لأصوات الاعضاء الحاضرين — وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس وحدد القانون الأساسى (الدستور المؤقت فيما بعد) اختصاصات المجلس التنفيذى فى الآتى :

١ — وضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما لا يتضمن تبديلا فيها أو تعطيلا لها أو اعفاءا من تنفيذها .

٢ — ترتيب الوظائف العامة وتولية الموظفين .

٣ — اذا طرأت أحوال غير عادية تتعلق بالأمن العام أو النظام وتتطلب اتخاذ تدابير عاجلة ، فللمجلس التنفيذى أن يصدر فى شأنها قرارات تكون لها قوة القانون ، على ألا تكون مخالفة للقانون الأساسى — وينتهى العمل بهذه القرارات بقرار يصدر من المجلس التنفيذى .

٤ — يعين القانون المسائل الادارية الهامة التى يكون البت فيها بقرار من المجلس التنفيذى — وما عدا ذلك من المسائل الادارية يكون البت فيها من اختصاص الحاكم العام فقط .

كما حدد القانون الأساسى فى الفصل الخامس من الباب الثانى السلطات المالية فى الآتى :

١ — يعد الحاكم العام مشروع ميزانية القطاع قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل .

٢ — يقدم مشروع الميزانية الى وزير الحربية بجمهورية مصر العربية لفحصها واعتمادها (ألغى هذا النص فى الدستور المؤقت الصادر فى ٦ مارس ١٩٦٢ ، وأصبحت الميزانية تعرض على المجلس التشريعى لاقرارها — ثم يصدر بها قرار بالاعتماد من الحاكم العام) .

٣ — كل مصروف غير وارد فى الميزانية — أو زائد عن التقديرات الواردة بها يجب أن يؤذن به من وزير الحربية (أصبح الاذن من المجلس التشريعى — واعتماد الحاكم العام) .

٤ — لا يجوز فرض ضريبة أو تعديلها أو الغائها الا بقانون .

(٢) بعض المؤشرات الاقتصادية بقطاع غزة

(٢ــ١) تطور اعداد السكان :

بلغ عدد سكان قطاع غزة الاصليون عام ١٩٥٠ حوالى ٨٨٥٢٠ نسمة ارتفع الى ١١٨٧٥٠ عام ١٩٦٠ بمعدل نمو سنوى تراوح بين ٢ر١٪ ، ٣ر٦٪ تقريبا وهى زيادة كبيرة فى حين بلغ عدد السكان النازحون للقطاع ١٩٩٥٨٧ نسمة عام ١٩٥٠ وصل الى ٢٥٥٥٤٢ نسمة عام ١٩٦٠ بمعدل نمو سنوى تراوح بين ٢ر٥٪ ، ٣ر٨٪ تقريبا وذلك كما هو مبين فى الجدول رقم (٢ــ١) .

جدول رقم (٢ــ١)

تطور سكان قطاع غزة خلال الفترة ١٩٥٠ ــ ١٩٨٣ .

	اصليون	نازحون	جملة
١٩٥٠	٨٨٥٢٠	١٩٩٥٨٧	٢٨٨ر١٠٧
١٩٥٥	١٠٢٤٧٥	٢١٦٩٩٦	٣١٨ر٦٧١
١٩٦٠	١١٨٧٥٠	٢٥٥٥٤٢	٣٧٤ر٢٩٢
١٩٦٧			٣٨٠ر٩٠٠
١٩٧٠			٣٧٠ر٠٠٠
١٩٧٥			٤٢٥ر٥٠٠
١٩٨٠			٤٥٦ر٥٠٠
١٩٨١			٤٦٨ر٩٠٠
١٩٨٢			٤٧٦ر٣٠٠

المصدر : (١) ١٩٥٠ ــ ١٩٦٠ . التنمية الاقتصادية فى قطاع غزة (مرجع سابق) .

(٢) ١٩٦٧ ــ ١٩٨٢ . جامعة النجاح الوطنية ــ النشرة الاحصائية السنوية للضفة الغربية وقطاع غزة رقم (٤٦٢) ، نابلس ١٩٨١ ، ١٩٨٣ .

العدد فى نهاية العام .

والذى يتبين منه أيضا أن بين الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٧ لم يزد عدد السكان الا بحوالى ٦ آلاف نسمة ويرجع ذلك الى أنه بعد حرب يونيو ١٩٦٧ ثم نزوح عدد كبير من السكان خارج القطاع فى اتجاه الأردن ومصر بصفة أساسية . واستمرت ظاهرة الهجرة تحت وطأة الارهاب والارغام فنجد أنه حتى عام ١٩٧٠ وصل عدد السكان الى ٣٧٠ ألف نسمة أى تناقص بحوالى ١٠ آلاف نسمة عما كان عليه عام ١٩٦٧ . ذلك أن سلطات الاحتلال مارست ضغوطا اقتصادية واجتماعية وعنف ضد سكان القطاع أرغم جانب منهم على مغادرة القطاع بعد هدم بيوتهم وتشريدهم .

(٢ـ٢) القوى العاملة ودخل العامل (١٤ سنة فما فوق حتى ٦٠ سنة) (١)

بلغت نسبة من هم أعمارهم أكثر من ١٤ سنة وحتى ٦٠ سنة حوالى ٤٣ر١٪ من جملة السكان عام ١٩٦٧ وحوالى ٤٩ر٤٪ عام ١٩٨٢ . أى زادت نسبة من هم فى سن العمل فى القطاع خلال فترة الاحتلال . ولقد بلغ عدد القوى العاملة حوالى ٨٢ ألف عامل عام ١٩٨٢ منهم ١٦ر٩٪ يعملون بقطاع الزراعة . ويبلغ عدد العمال الذكور ٧٧ر٩ ألف عامل . أى أن العاملات من الاناث يبلغ عددهن حوالى ٤ر١ ألف عاملة ، وهذا بعكس العادات والتقاليد الخاصة بتشغيل المرأة وبصفة خاصة فى بعض الأعمال .

وفيما يلى جدول يوضح العمال بالقطاع عام ١٩٨٢ حسب نوع العمل . والذى تبين منه أيضا أن العاملين بأجر بلغ عددهم ٢ر٥٦ ألف عامل أى بنسبة ٥ر٦٨٪ من القوى العاملة ، والباقى يعمل بدون أجر اما فى مصنعه أو محله أو أرضه .

هذا وحوالى ٤ر٣٥ ألف عامل منهم يعمل داخل اسرائيل أى بنسبة ٢ر٤٣٪ تقريبا من جملة القوى العاملة والعاملين باسرائيل منهم ٥ر١٨ ألف عامل يعملون فى قطاع الانشاءات والمبانى ، ٣ر٦ ألف فى قطاع الصناعة ، ٦ آلاف فى قطاع الزراعة و ٤ر٦ ألف فى باقى القطاعات .

وتجدر الاشارة الى أن عدد العمال العرب من قطاع غزة الذين يعملون فـــي اسرائيل لم يتجاوز ٨ر٨ ألف عامل عام ١٩٧٠ .

جدول رقم (٢-٢)

التوزيع النسبي للعمال بقطاع غزة حسب نوع العمل ١٩٨٢

نوع العمل	عدد العمال	يعملون أجراء	العاملون في اسرائيل (١)
١ - المجموع الكلي للعمال بالالف	٨٢	٥٦ر٢	٣٥ر٤
أصحاب مهن علمية واكاديمية	٥ر١	٨ر١	
اصحاب مهن حرة وفنيون	٦ر٠	٨ر٤	
مدراء ، موظفون	٣ر٦	٤ر١	
بائعون ووكلاء بيع	١١ر٣	٩ر٠	
عمال خدمات	٧ر٥	٩ر٤	
عاملون بالزراعة	١٦ر٩	١٣ر٧	
عاملون في الصناعة والنقل والبنـــاء	٣١ر٠	٣١ر٦	
عمال غير فنيين وآخرون	٢٢ر٢	٣٠ر١	
المجموع	١٠٠	١٠٠	

المصدر : جامعة النجاح الوطنية ، مركز الدراسات الريفية ، النشرة الاحصائية للضفة الغربية وقطاع غزة ، نابلس ١٩٨٨ العدد رقم (٤) .

Statistical Abstract of Israel 1984.

أخذ في الارتفاع المستمر عبر العشر سنوات التالية فوصل الى ٦ر٢٥ ، ٣٤ ، ٥ر٣٥ الف عامل في السنوات ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨١ على التوالي (١) .

(١) Statistical Abstract of Israel, 1984, p. 767.

أما أجر العامل العربي داخل اسرائيل فقد بلغ في اليوم عام ١٩٨٢ حوالي ٣ر٩ ، ٣ر٦ ، ٢ر٧ ، و ٣ر٦ دينار أردني في قطاعات الانشاءات والصناعة والزراعة وكمتوسط على الترتيب .

هذا علما بأن متوسط الأجر الشهري للعامل الاسرائيلي بلغ عام ١٩٨٢ حوالي ٢١٦ر٣ دينار أردني ، أي حوالي ٧ر٢ دينار في اليوم الواحد ، أي أكثر من ضعف أجر العامل العربي الذي يعمل في اسرائيل [1] ، وهذا يوضح عدة حقائق من أهمها :

أ — التمييز الكبير بين العمال العرب والعمال اليهود .

ب — الظلم الواقع على العمال العرب والضغط الاقتصادي عليهم من قبل سلطات الاحتلال .

ج — هذه السياسة التمييزية تستهدف اجبار العمال العرب على ترك أرضهم بحثا عن لقمة العيش .

(٢—٣) دخل الفرد ومستوى المعيشة بالقطاع :

تشير البيانات المتوفرة عن متوسط دخل الفرد بقطاع غزة أنه ارتفع من ١٧٨ دينار عام ١٩٧٦ حتى وصل ٣٧٨ دينار عام ١٩٨٢ ، أي أن متوسط دخل الفرد قد تضاعف تقريبا خلال سبع سنوات ومقارنة هذا الدخل بنظيره داخل اسرائيل نجد الفارق الرهيب في الدخل فدخل الفرد الاسرائيلي يعادل دخل ٤ أفراد في غزة .

وللوهلة الأولى يبدو أن هذا الارتفاع في الدخل الفردي مؤشرا الى مستوى معيشي مرتفع بالقطاع ، وأن سكان القطاع يتمتعون بحياة اقتصادية عالية . ولكن اذا نظرنا من جهة أخرى الى الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالقطاع والارتفاع

جدول رقم (٢ ــ ٣)

تطور دخل الفرد في قطاع غزة واسرائيـــل

(دينار اردني)

السنة / القيمة	قطاع غـــزة	الرقم القياسي للدخل ٧٦ = ١٠٠	دخل الفـــرد في اسرائيـل
١٩٧٦	١٧٨		٧٩٨
١٩٧٧	٢٢٦	١٢٧	١٠٣٧
١٩٧٨	٢١٩	١٢٣	٩١٨
١٩٧٩	٢٦٧	١٥٠	١١١٦
١٩٨٠	٣٠١	١٦٩	١٢٣٦
١٩٨١	٣٤٨	١٩٥	١٤٩٦
١٩٨٢	٣٧٨	٢١٢	١٥٨٢

* تم تحويل العملة الاسرائيلية الى الدينار الاردني .

المصدر : المجموعة الاحصائية السنوية الاسرائيلية ،
، ١٩٨٤ ، ص٧٤٧ .

جدول رقم (٢ ــ ٤)

الرقم القياسى لأسعـــــار المستهلك

١٩٧٦ = ١٠٠

البيان / السنوات	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
الرقم القياسى العام	١٥١ر٥	٢١٦ر٤	٣٧٣	٩٥٤ر٧	٢٠٠٠ر٥	٤٢٩٤	١٠٧٨٤ر٦
الخضروات والفواكه	١٧٤ر٢	٢٣٣ر٧	٤٠٢ر٧	١٠٣٧ر٥	٢١٩٨ر٨	٤٤٢٥ر٧	١١٤٠٦ر٥
الأغذيـــــة	١٤٤ر٣	٢٠٩	٣٧١ر٨	١٠١٢ر٢	٢٠٤٩ر٥	٤٢٤٩ر٣	١٤٢٥٠ر٩
الالبسة والاحذية	١٤٥	٢٠١	٣٢٥ر١	٧١٨ر٦	١٥٤٠ر٢	٣٦٠٧ر٦	٨٦١١ر٦
التعليم والثقافة	١٣٨ر٦	٢٠٣ر٢	٤٠٧ر٨	٥٧٨ر٩	١٣٦٢ر٨	٢٩٧٢ر٨	٦٧٩٣
الصحـــــة	١٥٨ر٣	٢٦١ر٤	٤٦١ر٤	١٠٩٣ر٣	٢٣٧٦ر٦	٥٢١٨ر٥	١٣٠٦٢ر٧

المصدر : المجموعة الاحصائية السنوية الاسرائيلية ، ١٩٨٤ ، ص٢ ٧٥ .

الرهيب الذى طرأ عليها خلال نفس الفترة ١٩٧٦ ــ ١٩٨٢ ، لتبين لنا مدى سوء الحالة الاقتصادية وانخفاض مستوى المعيشة وزيف الزيادة فى دخل الفرد ، فلقد بلغ الرقم القياسى لأسعار المستهلك ٥ر١٥١ عام ١٩٧٧٦ (على اعتبار عام ١٩٧٦ هو سنة الأساس) ثم ارتفع بشكل جنونى فوصل الى ٧ر٩٥٤ عام ١٩٨٠ ، ثم ٥ر٢٠٠٠ عام ١٩٨١ ثم ٤٢٩٤ عام ١٩٨٢ ثم ٦ر١٠٧٨٤ عام ١٩٨٣ ، أى ارتفعت أسعار المستهلكين خلال سبع سنوات حوالى ٤٠ مرة عما كانت عليه (٤٢٩٤٪) وحوالى مائة مرة عام ١٩٨٣ عما كانت عليه عام ١٩٧٦ .

واذا دلت هذه الأرقام المأخوذة من الاحصاءات الاسرائيلية ، على شىء فانما تدل على المعاناة الطاحنة التى يعانيها سكان قطاع غزة من العرب الفلسطينيين .

وبنظرة فاحصة للأرقام الواردة فى الجدول رقم (٢ ــ ٤) نجد أن الخدمات الصحية ارتفعت تكلفتها فى بحر ثمانى سنوات ١٣ مرة وهذا مؤشر خطر للغاية فهو يعطى دلالة على سوء الأحوال الصحية بالقطاع . كما أن تكلفة التعليم هى الأخرى قد ارتفعت فى نفس الفترة حوالى ٧ مرات ، وهذا بدوره مؤشر آخر يدل على انحدار المستوى التعليمى بالقطاع لارتفاع تكاليف التعليم فى مختلف مراحله وهكذا الحال أسوأ بالنسبة للأغذية والخضروات والفواكه ، والمبينة بنفس الجدول رقم (٢ ــ ٤) .

(٢ــ٤) الموارد الأرضية الزراعية : (١)

تبلغ مساحة قطاع غزة حوالى ٣٢٦ ألف دونم تقريبا بلغت الأراضى المزروعة منها حوالى ١٤٢ ألف دونم عام ١٩٦٠ ارتفعت الى ١٧٠ر٢ ألف دونم عام ١٩٦٦ وشهدت تذبذب واضح فى السنوات الأخيرة حيث كانت ١٨٤ر٤ ألف دونم عام ١٩٨٠ انخفضت الى ١٥٣ر٦ ألف دونم عام ١٩٨٢ ثم ارتفعت الى ١٨٧ر٦ ألف دونم عام ١٩٨٣ .

ولعل هذا التذبذب الكبير يرجع الى ظروف وأحوال الزراعة بالقطاع الصعبة ، حيث يعانى هذا القطاع من حصار مضروب حوله من قبل سلطات الاحتلال .

وتوضح هذه الأرقام من ناحية أنه عبر سنوات الاحتلال التى بلغت حوالى ثمانية عشر عاما لم تزد الرقعة الزراعية الا بحوالى ١٨ ألف دونم فى أحسن حالاتها ، مع العلم بأن مساحة المستعمرات الزراعية الصهيونية تدخل ضمن هذه المساحة الموضحة ، ولكن سلطات الاحتلال لا تعطى بيانات تفصيلية فى هذا الشأن .

وعلى كل حال فان نسبة الأرض المزروعة الى اجمالى مساحة القطاع بلغت ٥٢٪ عام ١٩٦٦ ارتفعت الى ٥٧ر٥٪ عام ١٩٨٣ . وباقى الأراضى ، فان جزء منها عبارة عن كثبان رملية غير صالحة للزراعة والجزء الآخر أراضى سكنية .

هذا وبلغ نصيب الفرد من الرقعة المزروعة حوالى ٤٥ر٠ ، ٤ر٠ ، ٣ر دونم فى الأعوام ١٩٦٠ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٢ على التوالى ، أى أن نصيب الفرد من الأرض الزراعية يتناقص عبر الزمن لأن الزيادة فى عدد السكان تفوق نظيرتها فى

---

(١) الأرقام الواردة بهذا الجزء مأخوذ من النشرة الاحصائية السنوية للضفة الغربية وقطاع غزة ، مرجع سابق .

الرقعة الزراعية ، ولعل هذا يبين حجم المشكلة الزراعية بالقطاع وما هو مطلوب توفيره من قطاع الزراعة للسكان من غذاء وخلافه .

واذا أشرنا الى أن جانب من هذه الأراضي الزراعية قد استولت عليه سلطات الاحتلال بقوانين غير شرعية فتزداد المشكلة حدة ويكبر حجم المأساة .

ويجدر بنا ذكر أن الدونم مساحة ١٠٠٠ متر مربع أي أن الفدان يعادل ٤ر٢ دونم تقريبا ، أي أن نصيب الفرد في قطاع غزة من الأرض الزراعية يصل الى حوالي ٠ر٧٥ فدان ، وهذه المساحة تكاد تكون أقل مساحة في العالم .

وأمام عدم وجود امكانية للتوسع الأفقي ، حيث معظم الزراعة يعتمد على مياه الأمطار ومياه الآبار لعدم وجود أنهار . وبالتالي نقص في عنصر المياه ، بالاضافة الى عدم وجود مساحات صالحة للاستصلاح والاستزراع ، سيظل نصيب الفرد من الأراضي الزراعية في تناقص مستمر ومع مرور الزمن وضغط السكان وكثافته التي لا نظير لها في العالم ، وكذلك استيلاء سلطات الاحتلال على جانب من الأراضي وبناء مستوطنات عليه ، فان الرقعة الزراعية بالقطاع مهددة بالزوال عبر الزمن .

(٣) السياسة الاسرائيلية الموجهة لقطاع الزراعة فى قطاع غزة

منذ أن احتلت اسرائيل قطاع غزة نفذت سياسة مخططة فى القطاع استهدفت تحقيق مجمل أهداف ، من أهمها ، ربط القطاع اقتصاديا باسرائيل وبالتالى تدمير البنيان الاقتصادى فى غزة ، والحيلولة دون قيام كيان اقتصادى مستقل ، فتم الاستيلاء على الأرض الزراعية وغير الزراعية باصدار القوانين والاحكام العسكرية ، ضرب وتدمير الزراعة فى القطاع لاجبار الزراع على ترك اراضيهم أو التخلص منها ، زيادة الضغوط على اهالى القطاع لاجبارهم على الهجرة من القطاع الى الدول العربية لتفريغه من السكان وفق مايقضى بذلك المخطط الصهيونى القديم والرامى الى تهويد كامل لفلسطين والحيلولة دون أى عمل عسكرى ضد العدو الاسرائيلى .

واقتضى تحقيق ذلك كله ممارسة حقوق غير مشروعة تمثلت فى اصدار القوانين والاحكام التعسفية وفرض الضرائب ورفع تكاليف التعليم والصحة ....

وهذا الجزء من الدراسة يلقى الضوء على السياسة الاسرائيلية برمتها والموجهة أساسا الى قطاع الزراعة .

(٣ـ١) الاستيلاء على الأرض واقامة المستعمرات عليها [1] .

قامت اسرائيل فى ديسمبر ١٩٧٠ بانشاء مستعمرة اسرائيلية بالقرب من دير البلح فى قطاع غزة (كفار دروم) على مساحة ٤٠٠ دونم تم نزعها من السكان العرب .

وفى عام ١٩٨٠ اقيمت مستعمرة على اراضى بيت لاهيا (غان ـ اور) بالقرب من مدينة غزة ـ على مساحة ٢٠٠٠ دونم تم مصادرتها ايضا وكانت قد أقرت الحكومة الاسرائيلية اقامة هذه المستعمرة فى منتصف ١٩٧٩ .

---

(١) وليد الجعفرى ، المستعمرات الاستيطانية الاسرائيلية فى الاراضى المحتلة ٦٧ـ١٩٨٠ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ بيروت ـ ١٩٨١ .

وفى عام ١٩٧٨ أقيمت مستعمرة (غانمى طل) كنقطة ناحال فى خان يونس على بعد ٢ كم من معسكر للاجئين ، تحولت الى موشاف كبير يشكل منطقة عازلة بين مصر وقطاع غزة وتقدر مساحتها بحوالى ٥٠٠٠ دونم .

وفى ١٩٧٩/١/٢٩ أقيمت مستعمرة غيدود (غاديد) فى منطقة تل السلطان بخان يونس وكان من المخطط لها أن تكون بديلا لمستعمرة (ياميت) وتبلغ مساحتها ١٠٠٠٠ دونم .

وفى أغسطس ١٩٧٧ أقيمت مستعمرة(قطيف)بين خان يونس ودير البلح . وتقدر مساحتها بحوالى ١٠٠٠ دونم .

وفى عام ١٩٧٢ أقيمت مستوطنة(كاديش) شمالى خان يونس بالقرب من مستعمرة (كفار دروم) وعلى مساحة تقدر بحوالى ٥٠٠ دونم .

وفى نفس العام السابق ١٩٧٢ أقيمت مستوطنة (موراغ) بين خان يونس ورفح وعلى أرض تبلغ مساحتها ١٣ الف دونم تم نزعها من السكان العرب وفى منطقة زراعية وغنية بالزراعة .

وفى عام ١٩٧٨ أقيمت مستوطنة(ميراف) بالقرب من خان يونس وتقدر مساحتها بحوالى ٥٠٠ دونم .

وفى عام ١٩٧٢ أنشئت مستوطنة(نتسريم) بين غزة ودير البلح بالقرب من مخيم النصيرات وعلى أراضى مصادره من قبيلة أبو مدين ومساحتها تبلغ ٧٠٠٠ دونم وهى منطقة زراعية .

وفى عام ١٩٧٣ أقيمت مستوطنة(نتسر حزانى) شمالى خان يونس بالقرب من مستعمرة (كفار دروم) وتحولت الى موشاف عام ١٩٧٧ وتقدر مساحتها بـ ١٥ ألف دونم ، وهى احدى مستعمرات كتلة قطيف التى أقيمت فى قطاع غزة .

وفى ١٣/ ١٠/ ١٩٨٠ أقيمت مستعمرة يغول بين دير البلح وخان يونس وتستهدف استيعاب أعداد من المستوطنين الذين سيتركون رفح بعد عودتها لمصر.

وفى عام ١٩٧٥ أنشئت مستوطنة أوغدا على مساحة ٥٠٠٠ دونم فى مدينة رفح فلسطين .

وتقدر المساحة التى تم مصادرتها لهذه المستوطنات بحوالى ٥٩٤٠٠ دونم اى ١٨ر٣٪ من جملة مساحة قطاع غزة . واذا أضيفت الى هذه الأراضى ، ما تم الاستيلاء عليه لاعتبارات عسكرية والتى تقدر بحوالى ١٠ر٠٠٠ دونم ، وما تم مصادرته لأنه لم يكن ملكية خاصة ، بل كان ملكا للدولة ويسمى فى القطاع أرض (البيك والشفتليك) وهو من أيام الدولة العثمانية ويقدر بحوالى ٥٠ ألف دونم ، واذا أضيف الى ما سبق كله المستعمرات الجديدة التى تم انشاؤها بعد عام ١٩٨٠ وهى حوالى ٥ مستعمرات وتقدر مساحتها بحوالى ٢٥ ألف دونم ، ويضاف الى ما سبق الطرق التى تم شقها على مساحات شاسعة من القطاع ، نجد أن جملة ما تم مصادرته يبلغ حوالى ١٤٤ر٤ ألف دونم ، أى ٤٤ر٤٪ من جملة مساحة القطاع .

وتجدر الاشارة الى أن هذه المستعمرات يتم استيطانها من قبل مستوطنين يهود ، حيث من المقدر وفق المخطط الصهيونى أن يصل عدد سكان اليهود بالقطاع الى ٢٠٪ من جملة السكان فى المدى البعيد .

ومن هذا العرض يتبين لنا أن سياسة اسرائيل فى قطاع غزة ارتكزت على الاستيلاء على الأرض وفق حجج واهية .

ولقد أصدرت اسرائيل بعد عام ١٩٦٧ قانون أسمته ، قانون الغائبين . يقضى هذا القانون بأن كل فلسطينى لا يعيش داخل فلسطين لا تعترف به اسرائيل ويعتبر غائبا وبالتالى تؤول أملاكه للدولة الاسرائيلية . وهذا القانون تعمدت السلطات

اصداره بعد حرب ١٩٦٧ ، حيث أعتبرت كل فلسطيني كان خارج قطاع غزة ، يعتبر نازحا وبالتالي غائبا وانطبق هذا القانون على كل من كان يعمل من أبناء القطاع في الاقطار العربية أو الأجنبية وكذلك طلاب الجامعات وما شابه . ووفق هذا القانون أيضا أن أي رجل يمتلك أرض ويتوفاه الله وله أبناء خارج القطاع . يؤول نصيبهم من الأرض الى الدولة الاسرائيلية . أي استيلاء على أراضي القطاع بشكل اجرامي .

وجدير بالذكر أن المستعمرات الاسرائيلية في قطاع غزة أخذت شكل حدود الحصان المقفولة من الحدود مع مصر ، بحيث وضعت السكان العرب داخل حدود الحصان وعزلتهم عن البحر وأستولت على شاطئ البحر بكامله ومنع السير على الشاطئ قبيل المغرب حتى الفجر وبحذر دخول مناطق معينة على امتداد الشاطئ من مدينة غزة حتى مدينة رفح والخط الفاصل بينها وبين رفح المصرية .

(٣ـ٢) السيطرة على المياه [1]

قامت اسرائيل بعد احتلال قطاع غزة والضفة الغربية عام ١٩٦٧ بمصادرة مصادر المياه ، ومنعت الفلسطينيين من حفر آبار عميقة ، ووضعت عدادات للمياه على الآبار القائمة وحددت حصص يومية لكل بئر . كما منعت سلطات الاحتلال بناء خزانات أو برك لتخزين مياه الأمطار .

وفي عام ١٩٨٠ طلبت سلطات الاحتلال تقديم طلبات لحفر الآبار من أصحاب الأراضي الزراعية ، ولم توافق على أي طلب قدم اليها حتى الآن .

أما المستوطنات الاسرائيلية التي يتم انشائها في القطاع والضفة ، فلا قيود عليها فيما يتعلق بحفر الآبار والبحث عن مصادر المياه كيف تشاء .

---

(١) منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز التخطيط ، قسم الارض المحتلة ، الزراعة في الأراضي المحتلة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٤ ، يونيو ١٩٨٤

وتجدر الاشارة الى أن المستوطنات الصهيونية تستهلك أكثر من ٢٠٪ من المياه المتوفرة في القطاع .

وتحت هذه الضغوط اضطر الزراع العرب الى عدم زراعة المحاصيل التي تحتاج الى كميات كبيرة من المياه ، حتى ولو كانت أسعار بيعها مرتفعة نسبيا .

وتستهدف هذه السياسة الاسرائيلية الى عدم اتاحة الفرصة أمام الزراع العرب لاستصلاح مزيد من الأرض الزراعية من ناحية ، وعدم استغلال الأرض المزروعة بالفعل استغلالا أمثل عن طريق تكثيف الزراعة ، وبالتالي انخفاض العائد من الزراعة ضغطا في اتجاه التخلي عن هذه المهنة التي لا تدر دخل مناسب .

(٣-٣) سياسة تبوير الأرض :

أصدرت السلطات الاسرائيلية في أوائل عام ١٩٨٣ أمر عسكري رقم ١٠١٥ ينص على : يمنع منعا باتا زراعة الأشجار المثمرة في الضفة الغربية وقطاع غزة دون اذن من الضابط الاسرائيلي المسئول عن الزراعة في الادارة المدنية . ويحرم على أي شخص نقل أي نبتة أو تطعيم الأشجار المثمرة بدون اذن خاص من السلطات .

وكل من يخرق هذا القانون يعاقب بالسجن لمدة سنة أو دفع غرامة قدرها ٤٥٠ دولار أمريكي ، واذا استمر خرق القانون يدفع غرامة يومية قدرها ٣٠٠ دولار في اليوم الواحد .

ويستهدف هذا القانون تقليص المساحات المزروعة بالأشجار المعمرة ، مثل أشجار البرتقال والزيتون واللوز ، ثم تبوير الأرض تمهيدا للاستيلاء عليها واقامة مستوطنات صهيونية جديدة .

(٣ـ٤) سياسة اغلاق الأسواق الاسرائيلية أمام المنتجات الزراعية العربية :

فرضت اسرائيل على الزراع العرب تصدير انتاجهم فقط الى الأردن ، أما الأسواق الاسرائيلية فهى مغلقة أمام المنتجات العربية ، فى حين أن الأسواق العربية مفتوحة أمام المنتجات الاسرائيلية .

وخلفية هذه السياسة هى أن اسرائيل تهدف الى تفريغ الأسواق العربية فى القطاع من المنتجات الزراعية بتصديرها للأردن ، وبالتالى ايجاد سوق فى هذه الأماكن للمنتجات الزراعية الاسرائيلية وفرض الأسعار التى تريدها .

واذا علمنا أن الأردن أسواقها مغرقة بالخضروات ، فيظل التصدير فقط للموالح والزيتون ، وفى الفترة الأخيرة أصبحت الأسواق الأردنية مكتفية ذاتيا فيما يتعلق بالموالح والأسواق العربية لم تعد تستوعب الا كميات ضئيلة من موالح الضفة الغربية وقطاع غزة . والسوق العالمية مغلقة أمام المنتجات العربية ، فبالتالى هناك حصار مضروب على تلك المنتجات يؤدى الى تحقيق خسارة كبيرة كما هو الحال فى محصول الحمضيات بمختلف أنواع ، ومن ثم عزوف الزراع عن انتاجه والخروج من النشاط الزراعى وتمهيد الطريق أمام العدو الصهيونى للاستيلاء على الأرض .

(٣ـ٥) سياسة اغراق الأسواق العربية بالمنتجات الزراعية الاسرائيلية :

ان هذه السياسة القديمة ، الحديثة هى ضمن السياسات التى تقتل الانتاج المحلى اذا لم تكن هناك سياسات حمائية لمواجهتها أو القدرة على المنافسة ، وفى ظل أوضاع قطاع غزة ، لا توجد الامكانية للمنافسة ولا القدرة على فرض سياسة حمائية لأنه محتل ومستعمر .

وبالتالى فان اسرائيل تقوم باغراق السوق فى كل موسم انتاجى بالسلعة التى تم انتاجها ، وتعرضها فى الأسواق بأسعار منخفضة مما يجعل الزراع العرب مضطرين لبيع منتجاتهم بنفس الأسعار وبالتالى عدم تحقيق أرباح ، الأمر الذى

أرهق كاهل الفلاح الفلسطيني وبصفة خاصة منتجو الحمضيات بأنواعها وهي الزراعة الرئيسية في القطاع ووصل الحال الى الخضروات ، وبصفة خاصة أنه لا توجد مجالات أو مسالك تسويقية لتصريف الانتاج خارج الأرض المحتلة الا في حدود ضيقة ، ورغم الشكاوى المستمرة للجامعة العربية من هذه المشكلة .

وتكون النتيجة النهائية ، ان يرغم المزارع الفلسطيني اما العيش على حد الكفاف أو ترك الارض وبالتالي اتاحة الفرصة للاستيلاء عليها من قبل سلطات الاحتلال .

وتجدر الاشارة الى أن هذه السياسة طبقتها حكومة الانتداب البريطاني على فلسطين في الثلاثينات من هذا القرن ، ودمرت بها الاقتصاد الزراعي الفلسطيني في العديد من القرى الزراعية .

(٣ـ٦) عدم وجود مصادر للتمويل :

لا توجد بنوك للتمويل في قطاع غزة . فالبنك العربي وبنك فلسطين أقفلا أبوابهما بعد الاحتلال ، وأنشأت سلطات الاحتلال فرع لبنك لئومي الاسرائيلي في القطاع ويمول وفق شروط قاسية وصعبة المنال للزراع والذين غالبيتهم من أصحاب الملكيات الصغيرة (١٠ دونمات فأقل) ، ومن أهم شروط البنك للاقراض هو رهن الأرض ، وذلك اذا ما تعذر على المزارع سداد ديونه تباع للبنك والذي يتبع الوكالة اليهودية لشراء الأراضي في الحركة الصهيونية .

ولقد وصلت الفائدة في البنوك الاسرائيلية على القروض العربية الى ٤٠ ـ ١٠٠٪ تقريبا وهي فائدة باهظة ، القصد منها تعجيز المستثمرين على الوفاء بمديونياتهم .

(٣-٧) ضرب البنيان التعاوني في قطاع غزة :

على الرغم من أن الحركة التعاونية فى القطاع ضعيفة ، فان سلطات الاحتلال تحارب التعاونيات ولا توفر لها احتياجاتها من مستلزمات الانتاج المختلفة ، ولا تمكنها من القيام بدورها التسويقى أيضا . وبالتالى تفرض حصارا صارما على الزراعة فى القطاع والحيلولة دون تنميتها .

(٣-٨) أزمة تسويق الحمضيات عام ١٩٨٢ :

نشأت هذه الأزمة عندما رفضت اسرائيل تصدير الحمضيات المنتجة بالقطاع للدول العربية أو الأوربية الشرقية ، وقصرت التعامل على بعض الشركات الاسرائيلية التى تحدد الأسعار والكميات كيف تشاء فهى تمثل احتكارا كامل لشراء الانتاج . ونتج عن هذه الأزمة اتلاف ٢٥ ٪ من الانتاج ومن المساحات المزروعة .

وعلى الرغم من انشاء اتحاد منتجى الحمضيات فى قطاع غزة عام ١٩٨٢ والذى استهدف حماية المنتجين ورعايتهم ، فلم تحل المشكلة .

وفى السنة الأخيرة أصدرت اسرائيل قرارا بمنع تصدير حمضيات القطاع الى الأردن مما يهدد بأزمة تطيح بالاقتصاد الزراعى فى القطاع اذا لم يتم ايجاد السبل الكفيلة بالتغلب على هذه العقبة .

ولقد تم اقتلاع ٢٥ ألف شجرة مثمرة فى رفح وترك ١٠ آلاف طن على الأشجار تتلف على الأغصان .

(٣-٩) السياسة الضريبية :

بالاضافة الى كل ما سبق فان السياسة الضريبية على الأراضى الزراعية التى فرضتها اسرائيل ، تؤدى الى عرقلة التنمية الزراعية ووضع عقبات أمام المزارعين العرب، فهى تفرض عليهم ضرائب باهظة ترتفع من سنة لأخرى .

(٣ـ١٠) رفع أسعار مستلزمات الانتاج :

تعتبر اسرائيل هى المصدر الوحيد لاستيراد مستلزمات الانتاج المختلفة اللازمة لقطاع الزراعة ، وبالتالى فهى تتحكم فى أسعارها كيف تشاء ، وتبيعها فى الغالب بأسعار مرتفعة ترهق كاهل الفلاح الفلسطينى وتجعله غير قادر على تحقيق دخل مناسب من أرضه ومن ثم البحث عن مصدر جديد للرزق .

فعلى سبيل المثال ، لتر الفوليدول ٤ر٦ دينار والرويجان ١٨ر٥ دينار وشتلة البرتقال ١ دينار ، لتر السولار ١٦ر٠ دينار والمتر المكعب من الماء ٠ر٠٥ دينار [1] .

كما أن جوال سلفات الامونيا ٤ دينار والسوبر فوسفات ٣ر٥ دينار واليوريا ٦ر٤ دينار (الشوال ٦٢ر٥ كجم) . كما أن جوال علف الدجاج (٥٠ كجم) ٦ر٩ دينار [1] . وذلك عام ١٩٨٤ .

واذا علمنا أن الدينار الأردنى يعادل ٢ر٦ دولار . نرى الارتفاع الكبير فى أسعار مستلزمات الانتاج ، والتى تؤثر على دخل المزارع .

(٣ـ١١) ارتفاع الأجور خارج قطاع الزراعة :

عمدت السياسة الاسرائيلية الى خلق جيش من العمال العرب ، يعملون فى مصانعها ويبنون اقتصادها وذلك عن طريق خلق فرص عمل بأجور مرتفعة مقارنة بما يحققه هؤلاء العمال داخل القطاع والضفة الغربية ، وأدت هذه الظاهرة الى شبه تفريغ للضفة والقطاع من العمال ، وجانب من العاملين فى الزراعة هجروا مهنتهم لانخفاض الدخول من الزراعة وارتفاعها خارج الزراعة وفى الاقتصاد الاسرائيلى ، وان كان هناك فارق كبير فيما يتقاضاه العامل العربى والعامل الاسرائيلى .

---

(١) منير أحمد عوض ـ أسعار عوامل الانتاج الزراعى والمنتجات الزراعية فى الضفة الغربية وقطاع غزة ـ العدد الثانى ـ جامعة النجاح الوطنية ـ نابلس ١٩٨٤ .

وكل هذه السياسات من الواضح أنها تستهدف بشكل مباشر ضرب قطاع الزراعة وتدميره بقطاع غزة واجبار الزراع على هجرته والتخلص من الأرض أو تهويدها وتمهيد الطريق أمام السلطات الاسرائيلية المحتلة للاستيلاء عليها واقامة المستوطنات وتهويد ما تبقى من أراضى فلسطين .

وجدير بالاشارة الى أن منظمة التحرير حاولت بكل قواها أن تواجه هذه السياسة الاسرائيلية المخططة والمنفذة فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، وقامت بدعم الزراع واعانتهم وبصفة خاصة منتجو الحمضيات ، وحاولت مع الدول العربية عن طريق الجامعة العربية ، أن تجعل هذه الدول تقبل استيراد جانب من حمضيات الضفة والقطاع .

ولكن حجم الدعم الموجه للأرض المحتلة ليس بكاف وليس مناسب ولا يتلائم مع الأوضاع الاقتصادية للزراع ، فقد أعطت المنظمة ٢٥ دينار كدعم لكل دونم مزروع بالحمضيات ، ولكن هذا المبلغ لا يفى بحوالى ٢ لتر من المبيدات التى ذكرنا أسعارها فيما سبق .

وللأسف فان لجنة الصمود المشكلة من المنظمة والاردن ، أصبحت مواردها المالية محدودة للغاية وتعانى من أزمة بعد أن امتنعت الدول العربية : ليبيا ، الكويت ، الامارات ، قطر والبحرين عن دفع نصيبها فى ميزانية هذه اللجنة ، وبالتالى وقفت جملة من المشروعات كانت تزمع المنظمة على تنفيذها فى الضفة والقطاع بقصد خلق استقرار اقتصادى هناك وخلق اقتصاد وطنى غير تابع للاقتصاد الصهيونى .

(٤) الانتاج الزراعى بقطاع غزة

(٤ــ١) التركيب المحصولى :

باستعراض بيانات الجدول رقم (٤ــ١) يتبين أن هناك تغير نسبى واضح طرأ على التركيب المحصولى بالقطاع خلال العشرين سنة الماضية ، ففى عام ١٩٦٠ كانت تحتل محاصيل الحقل حوالى ٥ر٥٥ ألف دونم والخضروات ٢٣ ألف دونم والأشجار المثمرة ٥ر٦٣ ألف دونم والموالح بمفردها ٨ر٢٦ ألف دونم ، أصبحت محاصيل الحقل تحتل فقط ٨ر٢٢ ألف دونم عام ١٩٨٣ وارتفعت الخضروات الى ٥ر٤٨ ألف دونم والاشجار المثمرة الى ٣ر١١٦ ألف دونم والموالح ارتفعت رقعتها الى ٦٨ ألف دونم .

جدول رقم (٤ــ١) يبين الرقعة المزروعة بمختلف المحاصيل خلال الفترة ٦٠ــ١٩٨٣

(دونم)

المحصول / السنوات	١٩٦٠ (١)	١٩٨٠ (٢)	١٩٨٣ (٢)
محاصيل الحقل	٥٥٤٨٣	١٨٧٧٢	٢٢٨٠٠
الخضروات	٢٣٠٠٠	٣١٠٠٠	٤٨٥٤٠
أشجار مثمرة	٦٣٥١٧	١٣٤٦٢٠	١١٦٣٠٠
الموالح	٢٦٧٦٢	٧١٥٨٠	٦٨٠٠٠
المجموع	١٤٢٠٠٠	١٨٤٣٩٢	١٨٧٦٤٠

المصدر : (١) التنمية الاقتصادية فى قطاع غزة ــ مرجع سابق

(٢) النشرة الاحصائية للضفة الغربية وقطاع غزة ــ مرجع سابق .

أما التوزيع النسبى للتركيب المحصولى فهو يبينه الجدول رقم (٤ـ٢) والـــذى يتضح منه أنه فى عام ١٩٦٠ ، احتلت محاصيل الحقل ١ر٣٩٪ من جملة الرقعـــة المنزرعة والخضروات ٢ر١٦٪ والاشجار المثمرة ٧ر٤٤٪ والموالح ٨ر١٨٪ تقريبا .

وفى عام ١٩٨٣ تغير هذا الوضع فأصبحت محاصيل الحقل تحتل ١ر١٢٪ فقط من الرقعة الزراعية والخضروات ارتفعت الى ٩ر٢٥٪ تقريبا والأشجار المثمرة ارتفعـت الى ٦٢٪ ، كما ارتفعت رقعة الموالح الى ٢ر٣٦٪ من جملة الرقعة الزراعيـــة ، وان كان فى العام ١٩٨٠ ، كانت الرقعة المزروعة بالاشجار المثمرة ٧٣٪ من جملـــة الأراضى الزراعية والخضروات ٨ر١٦٪ والموالح ٨ر٣٨٪ .

جدول رقم (٤ـ٢) التركيب المحصولى فى قطاع غزة
خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٣

(نسب مئوية)

بيان / السنوات	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٨٣
محاصيل الحقل	١ر٣٩	٢ر١٠	١ر١٢
الخضروات	٢ر١٦	٨ر١٦	٩ر٢٥
أشجار مثمرة	٧ر٤٤	٠ر٧٣	٠ر٦٢
الموالح	٨ر١٨	٨ر٣٨	٢ر٣٦
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : حسبت من الجدول رقم (٤ـ١) .

وهذه البيانات فى مجملها تبين أن هناك تحول فى الزراعة واضح الى صالـــح الخضروات والاشجار المثمرة على حساب محاصيل الحقل ، ويرجع ذلك الى انخفـــاض العائد الاقتصادى لمحاصيل الحقل مقارنة بأشجار الفواكه وبالخضروات . أما التدهور

الذى حدث فى زراعة الموالح فيرجع الى ارتفاع تكلفة الانتاج وعدم وجود منافذ تسويقية مما أدى الى انخفاض الدخل وتحقيق خسارة كما سيأتى بيانه فيما بعد ٠

وتجدر الاشارة الى أن جملة الأراضى الزراعية تبلغ نحو ٤٤ر٧ ألف فدان فقط ، أى مزرعة كبيرة الحجم ٠ هذه المزرعة مطلوب منها توفير العمل والغذاء والدخل المناسب لعدد كبير من سكان قطاع غزة ٠

(٤ـ٢) انتاج أهم المحاصيل :

تجود بالقطاع زراعة معظم المحاصيل سواء محاصيل حقل أو أشجار فاكهة أو خضروات ، الا أنه هناك بعض المحاصيل ذات الأهمية الخاصة فى القطاع ولعل أهمها على الاطلاق هو الموالح بمختلف أنواعها ، كذلك القمح والشعير ومن الخضروات الطماطم (البندورة) والخيار ٠ وفيما يلى استعراض لأهم المنتجات النباتية :

٤ـ٢ـ١ محاصيل الخضروات :

أهم الخضروات التى تزرع بالقطاع هى الخيار والبطاطا والبندورة (طماطم) والكوسا والقرنبيط والملوخية ٠ ولقد ارتفعت المساحة المزروعة بالخضروات بين عامى ١٩٨٠ ، ١٩٨٣ من ٢٧ر٦ ألف دونم الى ٤٨ر٥ ألف دونم ٠ كان أكبر مساحة هى مساحة الخيار يليه الطماطم (البندورة) ثم البطاطس ، كما هو مبين فى الجدول رقم

أما انتاجية الدونم فقد بلغت عام ١٩٨٣ حوالى ٣ طن من الطماطم و ٥ر٢ طن من الخيار و ٢ طن من البطاطس وهى انتاجية مرتفعة ٠

أما اجمالى الانتاج فهو يتوقف على المساحة المزروعة وكذلك الانتاجية ، الا أن الانتاج مقارنا بعدد السكان يعتبر ضئيلا للغاية حيث بلغ انتاج الخيار

حوالى ٢٢ ألف طن والبطاطس ٩ آلاف طن والطماطم ٧ر١٦ ألف طن كما هو واضح من بيانات الجدول رقم (٤ــ٣) .

٤ــ٢ــ٢ محاصيل الحقل :

تتمثل محاصيل الحقل أساسا فى القمح والشعير والحمص والذرة الرفيعة والعدس .

ويعتبر الشعير أكبر محصول يزرع فى القطاع حيث بلغت رقعته ٥ر١٠ ، ١٢ ألف دونم عامى ٨٠ ، ١٩٨٣ على التوالى ، يليه القمح الذي بلغت رقعته ٥ر٨ ، ٧ر٣ ألف دونم فى العامين السابقين على التوالى ، ثم يأتى بعد ذلك العدس فالذرة الرفيعة وفق بيانات الجدول رقم (٤ــ٣) .

وتعتبر انتاجية هذه المحاصيل منخفضة للغاية وذلك لأنها تزرع على مياه الأمطار والتى تختلف درجة غزارتها من موسم لآخر وفى أحسن الأحوال يصل الى معدل ٣٠٠ مم فى السنة .

جدول رقم(٤-٣): تطور انتاج الخضروات فى قطاع غزة
(المساحة بالدونم والانتاجية كيلوجرام / دونم والانتاج بالطن)

البيان	١٩٨٠			١٩٨٣		
	مساحة	انتاجية	انتاج	مساحة	انتاجية	انتاج
بطيخ	١٩٥٠	١٠٠٠	١٩٥٠	٢١٠٠	٧٠٠	١٤٧٠
شمام	١٨٣٠	١٣٠٠	٢٣٧٩	٢٩٢٠	٤٠٠	١١٦٨
بندورة (طماطم)	٢٨٥٠	٥٤٠٠	١٤٧١٠	٥٥٨٠	٣٠٠٠	١٦٧٤٠
بطاطا	٢٠٥٠	٢٠٠٠	٤١٠٠	٤٤٩٠	٢٠٠٠	٨٩٨٠
خيار	٣٨٥٠	٣٥٠٠	١٣٤٧٥	٨٨٢٠	٢٥٠٠	٢٢٠٥٠
كوسا	١٨٥٠	٣٥٠٠	٦٤٧٥	٣٣٤٠	٢٠٠٠	٦٦٨٠
ملوخية	١٥٥٠	٢٠٠٠	٣١٠٠	٣١٩٤	٢٥٠٠	٧٩٨٥
المجموع	٢٧٦٣٥			٤٨٥٤٠		٩٤٣٣٨

المصدر: جامعة النجاح الوطنية ، مركز الدراسات الريفية ، النشرة الاحصائية للضفة الغربية وقطاع غزة ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٣ .

جدول رقم (٤ـ٤): تطور الانتاج من أهم امحاصيل الحقـــل
فى قطـــاع غـزة

(المساحة بالدونم ، الانتاجية كجم /دونم ، الانتاج بالطـن)

	١٩٨٠			١٩٨٣		
	مساحة	انتاجية	انتاج	مساحة	انتاجية	انتاج
القمـــح	٨٥٠٠	٣٠٠	٢٥٥٠	٧٣٠٠	٣٥٠	٢٥٥٥
شعـــير	١٠٥٠٠	٢٠٠	٢١٠٠	١٢٠٠٠	٢٥٠	٣٠٠٠
حمص	٢٠٠	٥٠٠	١٠٠	٥٥٠	٥٠٠	٢٧٥
ذرة رفيعة	٦٤٠	٢٠٠٠	١٢٨٠	٤٦٠	٢٠٠٠	٩٢٠
عدس	١٥٠٠			١٢٦٠	٥٠	٦٣
المجموع	٢١٣٤٠			٢١٥٧٠		

المصدر : نفس المصدر بالجدول السابق رقم (٤ـ٣)

٤ـ٢ـ٣ انتاج الفاكهة :

يأتى انتاج الموالح فى مقدمة انتاج الفاكهة فى القطاع ، بل الانتاج الزراعى حيث يعتبر هو المحصول الرئيسى والذى تشتهر به فلسطين بصفة عامة منذ القـــدم . ولكن سلطات الاحتلال الاسرائيلية حاربت هذا المحصول منذ احتلالها للقطاع فـــى ٥ يونيو ١٩٦٧ ، حيث تتنافس مع انتاجها والذى يتم تصديره للأسواق الغربيـــة ويمثل دخلا أساسيا للعملات الحرة .

جدول رقم (٤ـ٥) : تطور انتاج الفاكهة فى قطاع غزة خلال الفترة ٨٠ـ١٩٨٣

	١٩٨٠			١٩٨٣		
	مساحة	انتاجية	انتاج	مساحة	انتاجية	انتاج
زيتون	١١٠٠٠	٥٠٠	٥٥٠٠	١١٥٠٠	٥٠٠	٥٥٠٠
لوز	٣٠٧٠٠	٧٠	٢١٤٩	٢٣٥٠٠	٧٠	١٦٤٥
عنب	٨٥٠٠	٩٠٠	٧٦٥٠	٨٠٠٠	٦٠٠	٤٨٠٠
نخيل	٢١٠٠	١٣٠٠	٢٧٣٠	٢٠٠٠	١٣٠٠	٢٦٠٠
جوافة	١٨٠٠	٣٠٠٠	٥٤٠٠	٣٢٠٠	٢٥٠٠	٨٠٠٠
موالح	٧١٥٧٩		١٨٢٦٠٣	٦٨٠٠٠		١٦٦٠٠٠
شموطى	١٣٥٤٤	٣٢٠٠	٤٤٤٠٠	١٤٧٠٠	٢٧٠٠	٣٩٦٩٠
فلنسيا	٤٧٦٩٨	٢٢٥٠	١٠٧٢٠٠	٤٥٥٠٠	٢٢٠٠	١٠٠١٠٠
ليمون	٣٥٣٧	٤٣٠٠	١١١٠٠	٣٥٠٠	٣٥٠٠	١٢٢٥٠
المجموع الكلى	١٢٦٢٥٥		٢٠٢٣٥٢	١١٦٣٠٠		

المصدر : نفس المصدر بالجدول السابق رقم (٤ـ٣) .

ملاحظات :

- المساحة : دونم
- الانتاجية : كيلوجرام / دونم
- الانتاج : طن

فلقد بلغت مساحة الموالح بالقطاع ٦ر٧١ ألف دونم عام ١٩٨٠ انخفضت الى ٦٨ ألف دونم عام ١٩٨٣ . ويعتبر البرتقال المعروف باسم الفلنسيا أهم أنـــواع الموالح بالقطاع يليه البرتقال الشموطى كما هو مبين فى الجدول رقم (٤ـ٥)

وتصل انتاجية الدونم من البرتقال الشموطى ٢٤ر٣ طن فى بعض السنـــوات و ٧ر٢ طن فى سنوات أخرى ، أما الفلنسيا فيصل انتاج الدونم منها الى ٢ر٢ طن تقريبا . أى أن الهكتار تصل انتاجيته الى حوالى ٣٢ طن من البرتقال الشموطـى و ٢٢ طن من الفلفسيا . أما الليمون فتصل انتاجية الهكتار منه الى ٤٠ طـــن تقريبا ، وهذا الارتفاع يرجع الى أن شجرة الليمون (الاضاليا) تثمر أكثر من مرة فـــى العام .

أما الانتاج الكلى من الموالح فهو كبير نسبيا حيث بلغ ١٨٣ ألف طن عـام ١٩٨٠ انخفض الى ١٦٦ ألف طن عام ١٩٨٣ . ويرجع الانخفاض الى التقلـــص فى المساحة نظرا لانخفاض أسعار الانتاج لعدم وجود منافذ للتسويق ، حيـــث أقفلت اسرائيل الأبواب أما تصدير البرتقال بمختلف أنواعه .

أما أصناف الفاكهة الاخرى فأهمها اللوز الذى تضاءلت رقعته فى السنوات الأخيرة لنفس الأسباب المذكورة وهى عدم وجود منافذ تسويقية ، ثم العنـــب فالزيتون كما هو مبين فى نفس الجدول رقم (٤ـ٥) .

(٤ــ٣) الدخل الزراعي في قطاع غزة :

تعتبر دراسة الدخل الزراعي في القطاع مؤشرا هاما حيث تبين العائد الاقتصادي للزراعة في القطاع والدخل المتولد من الزراعة والتي تعتبر الحرفة الأساسية للسكان .

٤ــ٣ــ١ تطور الدخل الزراعي :

بلغ الدخل الزراعي حوالي ٢٢ مليون دينار أردني عام ١٩٧٧/٧٦ انخفض الى ١٧٫٥ مليون دينار عام ١٩٧٩/٧٨ ثم أخذ في التذبذب بين الارتفاع والهبوط فوصل الى ١٧٫٤ مليون دينار عام ١٩٨٣/٨٢ وفق بيانات الجدول رقم (٤ــ٦) .

أما الدخل المحقق للزراع فتراوح بين ١٤٫٨ ــ ١٦٫٢ مليون دينار خلال الفترة ١٩٧٧/٧٦ ــ ١٩٨٣/٨٢ . وتسهم المحاصيل النباتية بالجزء الأكبر من الدخل . أما الانتاج الحيواني فيعتبر نصيبه ضئيل للغاية . كما أن الموالح على وجه الخصوص تسهم بالجانب الاكبر من الدخل كما هو مبين في نفس الجدول رقم (٤ــ٦) .

ويعتبر الدخل الزراعي منخفض مقارنا بالعدد الكبير للزراع والمساحة المزروعة أيضا .

جدول رقم(٤ــ٦): تطور الدخل من الزراعة فى قطاع غزة خلال الفترة ٧٦/١٩٧٧ــ٨٢/١٩٨٣ (*)

(مليون دينار والاسعار الجارية)

البيان \ السنوات	٧٦/٧٧ (**)	٧٧/٧٨ (**)	٧٨/٧٩	٧٩/٨٠	٨٠/٨١	٨١/٨٢	٨٢ ٨٢.
القيمة الاجمالية للانتاج	٢٩ر٧	٢٢ر٩	٢٣ر٩	٢٢ر٧	٢٧ر٩	٢٥ر٠	٢٦ر٢
المحاصيل النباتية	٢٢ر٧	١٦ر٦	١٦ر٩	١٦ر٨	٢٠ر٢	١٧ر٩	١٩ر٣
محاصيل الحقل	٠ر٢	٠ر١	٠ر١	٠ر٢	٠ر٢	٠ر١٥	٠ر٢
خضروات وبطاطا	٣ر٠	٢ر٢	٢ر٦	٣ر٧	٤ر١	٤ر٥	٥ر٥
بطيخ وشمام	٠ر٢	٠ر٢	٠ر٢	٠ر٢	٠ر٤	٠ر١٥	٠ر٢
الموالح	١٦ر٧	١١ر٣	١١ر٤	٩ر٠	١٢ر٠	١١ر١	٩ر٩
فواكه أخرى	٢ر٥	٢ر٧	٢ر٥	٣ر٧	٣ر٤	٢ر٠	٣ر٦
المنتجات الحيوانية	٦ر٨	٦ر٢	٦ر٩	٥ر٨	٧ر٦	٧ر١	٦ر٨
استثمار فى الغابات ونباتات جديدة	٠ر٢	٠ر٠٧	٠ر١	٠ر٠٩	٠ر١	٠ر٠٧	٠ر٠٨
قيمة مستلزمات الانتاج	٧ر٩	٦ر٣	٦ر٤	٧ر٢	٧ر٨	٩ر٠	٨ر٨
الدخل الزراعى	٢٢ر٠	١٦ر٦	١٧ر٥	١٥ر٥	٢٠ر١	١٦	١٧ر٤
أجور عمال مستأجرة (١)		١ر٣	٠ر٨	٠ر٧	١ر٠	١ر٢	١ر٢
الدخل المحقق للزراع		١٥ر٣	١٦ر٧	١٤ر٨	١٩ر١	١٤ر٨	١٦ر٢

(*) تم تحويل العملات الاسرائيلية الى الاردنية

(**) تتضمن شمال سيناء

(١) المصدر : النشرة الاحصائية السنوية للمناطق المحتلة ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ، النشرة الاحصائية السنوية للضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٨٣ .

٤ـ٣ـ٢ العائد الاقتصادى من أهم المحاصيل :

من استعراض بيانات الجدول رقم (٤ـ٧) يتبين أن صافى ربح دونم القمح يصل الى ٦٫٥ دينار والشعير ١٢ دينار والحمص حوالى ٢٠ دينار والذرة الرفيعة ١٤٢٫٧ دينار ، وكلها محاصيل شتوية تزرع على مياه الأمطار وبالتالى لا توجد تكلفة للمياه وتقل العمليات الزراعية فيها . أما الدخل المرتفع للذرة الرفيعة فهو راجع الى ارتفاع انتاجية الدونم من هذا المحصول (٢ طن للدونم) .

ويتضح من الجدول أن تربية بقرة حلوب هولندى تعطى صافى ربح قدره ٥٨٥ دينار وهو ربح صافى مرتفع جدا يعكس ارتفاع أسعار اللبن فى القطاع لقصور العرض عن الطلب وعدم وجود امكانية للاستيراد .

والجدول رقم (٤ـ٧) يبين كيفية حساب صافى الربح لمحصولى القمح والشعير .

جدول رقم (٤ــ٧): العائد الاقتصادى من أهم المحاصيل
عام ١٩٨٣ بالدينار للدونم الواحد

المحصـــــول	صافى الربح بالدينـــار (فدان / دونم)
القمـــح	٦ر٥٥
الشعير	١٢ر٠٠
الحمص	٢٩ر٨٥
الذرة الرفيعة	١٤٢ر٧
الفستق (فول سودانى)	٨١ر١٨
تسمين خروف لمدة ١٠٠ يوم	٣١ر٢٥
تربية بقرة حليب هولندى لمدة سنة	٥٨٥ر٠٩
تسمين عجل لمدة ١٤ شهر	٢٩٣ر٧
مزرعة دواجن (١٠٠٠ دجاجة بيض) لمدة ١٨ شهر	٥١٤ر١٧
مزرعة دواجن (١٠٠٠ دجاجة تسمين)	٢٥ر٦٢

المصدر : جامعة النجاح الوطنية ــ مركز الدراسات الريفية ، الجدوى الاقتصادية الزراعية فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، يناير ١٩٨٤ .

جدول رقم(٤ــ٨): العائد الاقتصادى الصافى للدونم من بعض محاصيل الحقل عـــام ١٩٨٣

البيـــان	القمـــح				الشعـــير			
	الوحدة	السعر	الكمية	القيمة بالدينار	السعر دينار	الكمية	القيمة بالدينار
المصاريف الجارية							
٠١ عمل آلات وحيوانات	دونم			٧ر٦			٦ر٦
٠٢ بـــذور	كغم	١٢ر٠	١٢	١٤٤ر١	١ر٠	١٢	١ر٢
٠٣ سماد أمونياك	كغم	٠٧ر٠	٤٠	٨٠ر٢	٠٧ر٠	٤٠	٨ر٢
٠٤ أعمال يدوية							
زراعة وتسميد	يوم	٤	١/٨	٠ر٥	٤	١/٨	٠ر٥
تعشيب	يوم	٤	١	٠ر٤	٤	١	٠ر٤
حصاد	يوم	٤	٣/٤	٠ر٣	٤	٣/٤	٠ر٣
دراس	يوم	٤	٣/٤	٠ر٢	٨	١/٤	٠ر٢
تذرية	يوم	٤	١/٤	٠ر٣	٤	٣/٤	٠ر٣
المجموع				٥ر١٢			٥ر١٢
الفائدة على المصاريف السابقة	%	١٠	١/٣	٨١ر٠	١٠	١/٣	٧٧ر٠
اجمالى المصاريف الجارية	%	١٠		١٥ر٢٩			٠ر٢١
أجرة الأرض				٠ر١٥			٠ر١٠
مجموع تكاليف الانتاج				١٥ر٤٠			٠ر٣١
الانتـــاج							
حبـــوب	كغم	١٢ر+	١٨٠	٦ر٣١	١ر٠	٢٨٠	٢٨
تبـــن	كغم	٠٦ر٠	٢٠٠	٠ر١٢	٠٥ر٠	٣٠٠	١٥
صافى الربح				٥٥ر٦			١٢

المصدر : جامعة النجاح الوطنية ــ مركز الدراسات الريفية ــ الجدوى الاقتصادية الزراعية فى الضفة الغربية وقطاع غزة ــ كانون الثانى ــ حيزران ١٩٨٣ العدد رقم (٢) ، يناير ١٩٨٤ .

٤ ٣٠٣٠ العائد الاقتصادى للموالح بالقطاع :

من بيانات الجدول رقم (٤ــ٨) يتضح أن الفنسيا والجريب فروت تحقق خسارة للزراع أما البرتقال الشموطى والليمون فتحقق صافى ربح ضئيل للغاية وصل الى ١٠ دنانير للبرتقال الشموطى و ٣ دينار لليمون . ويرجع تحقيق خسارة لارتفاع بنود التكاليف وبصفة خاصة المياه التى تصل تكلفة رى الدونم الى ٦٠ دينار فى السنة والعمل اليدوى ٢٧ دينار فى السنة والأسمدة ١٥ دينار . وفى المقابل فان أسعار المزرعة بالنسبة لمختلف أنواع الموالح فهى منخفضة للغاية وهى ٤٢ دينار للطن بينما سعره فى السوق العالمية حوالى ٥٠٠ دولار اى حوالى ٢٠٠ دينار تقريبا ، والفلنسيا ٣٠ دينار للطن والليمون ٤٠ دينار والجريب فروت ١٧ دينار للطن . ويرجع هذا الانخفاض فى الأسعار الى الحصار الذى تضربه اسرائيل حول زراع الموالح وبصفة خاصة فى السنوات الأخيرة ، حيث رفضت اسرائيل خروج أى كميات خارج القطاع عبر نهر الأردن ، كما يمنع تسويق الحمضيات داخل الأسواق الاسرائيلية . ورغم وجود مصنع لتصنيع الموالح بالقطاع الا أنه لا توجد أيضا منافذ للتسويق فهو حصار شبه كامل ، أدى أمام الخسارة المستمرة الى تخلى المزارع تدريجيا عن زراعة الموالح . الأمر الذى يخشى معه اذا استمر هذا الحال الى اختفاء هذا المحصول الوطنى الرئيسى من القطاع .

وعلى الرغم من التعويض الرمزى الذى عرضته منظمة التحرير الفلسطينية الى الزراع ، الا أن الأخطار ما زالت محدقة . ولا مخرج الا بخلق منافذ تسويقية خارج القطاع سواء للدول الشرقية أو الدول الغربية .

جدول رقم (٤ــ ٩)

حساب تكاليف الانتاج والارباحيـــــة

لدونم حمضيات على الشجـــــر لسنـــــة ١٩٨٢/٨١

أ ــ تكاليف الانتاج بالدينار

المـــــادة	شموطى	فالنسيـا	ليمـون	جريب فروت
زبل عضوى (بقرى)	٦ر٠٠	٤ر٠٠	٦ر٠٠	٣ر٠٠
اسمدة كيماوية	٨ر٠٠	٦ر٠٠	٨ر٠٠	٣ر٠٠
مبيدات حشرية	٩ر٠٠	٤ر٠٠	٩ر٠٠	٣ر٠٠
مبيدات أعشاب	٣ر٠٠	٢ر٠٠	٣ر٠٠	٢ر٠٠
مياه (١٠٠٠ م^3 للدونم)	٦٠ر٠٠	٦٠ر٠٠	٦٠ر٠٠	٦٠ر٠٠
عمل يدوى	٢٧ر٠٠	٢٧ر٠٠	٢٧ر٠٠	٢٤ر٠٠
تكاليف أخرى	٨ر٠٠	٨ر٠٠	٨ر٠٠	٨ر٠٠
مجموع تكاليف الانتاج	١٢١ر٠٠	١١١ر٠٠	١٢١ر٠٠	١٠٣ر٠٠
ب ــ الانتاج				
للدونم بالطن	٣ر٦٠	٢ر٦٠	٣ر٢٨	٢ر٥٦
سعر الطن على الشجر	٤٢ر٥٠	٣٠ر٠٠	٤٠ر٠٠	١٧ر٠٠
اجمالى الدخل للدونم	١٥٦ر٦٠	٧٨ر٠٠	١٣١ر٢٠	٤٣ر٥٠
صافى الـدخل للدونم	٣٥ر٦٠	ــ٣٣ر٠٠	١٠ر٢٠	ــ٥٩ر٥٠
صافى الدخل للطن	٩ر٨٦	ــ١٢ر٧٠	٣ر١٠	ــ٢٣ر٥٠

المصدر : فراس صوالحه ، دكتور ، زراعة وانتاج الحمضيات فى قطاع غزة ، جامعة النجاح الوطنية ، مركز الدراسات الريفية ، نابلس ١٩٨٣ .

جدول رقم (٤ــ ١٠)

حساب تكاليف التسويق والارباحية لدونم حمضيـــات

لسنـــة ١٩٨٢/٨١

١ ــ تكاليف التسويق بالدينار :

التفاصيـــل	شموطى	فالنسيـا	ليمـون	جريب فروت
معدل الانتاج للدونم بالطن	٣ر٦	٢ر٦	٣ر٢٨	٢ر٥٦
معدل سعر الطن على الشجر	٤٣ر٥٠	٣٠ر٠	٤٠ر٠	١٧ر٠
ثمن المحصول على الشجر	١٥٦ر٦٠	٧٨ر٠	١٣١ر٢	٤٣ر٥
قطف وتعبئة فى البيارة	٢٨ر٨٠	٢٠ر٨	٢٦ر٢	١٦ر٠
نقل لمحطات التعبئة بواقع ١ دينار للطن	٣ر٦٠	٢ر٦	٣ر٣	٢ر٥
ثمن صناديق خشبية بواقع ٢ ٥ صندوق للطن	٨١ر٠٠	٥٤ر٠	٧٠ر٠	٥٤ر٠
ثمن ورق لف بواقع ٨ ٠ر٠ دينار للصندوق	١٢ر٥٠	٨ر٣٠	١٠ر٨	٨ر٣
أجرة وتعبئة بواقع ٢ ١ر٠ دينار للصندوق	١٨ر٧٢	١٢ر٤٨	١٦ر٢٠	١٢ر٤٨
ماركات ومعاملات زراعية بواقع ٥ ٠ر٠ دينار للصندوق	٧ر٨٠	٥ر٢٠	٦ر٧٥	٥ر٢
اجور نقل بواقع ٠ ١٥ر٦٠ دينار للطن	٤٦ر٨٠	٣١ر٢	٤٠ر٥	٣١ر٢
مجموع تكاليف الانتاج	٣٥٥ر٨٢	٢١٢ر٥٨	٣٠٤ر٩٥	١٧٣ر١٨
٢ ــ العائدات :				
سعر الطن المصدر	١١٤ر٤٠	٩٣ر٦	١٠٤ر٠	٧٨ر٠
الدخل من المصدر	٣٤٣ر٣٠	١٨٧ر٢	٢٩١ر٢	١٥٦ر٠
الدخل من البيارة	٢٤ر٠٠	١٥ر٠	١٤ر٤	١١ر٢
مجموع الدخل من الدونم	٣٦٧ر٢٠	٢٠٢ر٢	٣٠٥ر٦	١٦٧ر٢
الربح الصافى	١١ر٣٨	ــ١٠ر٣٨	٠ر٦٥	ــ٥ر٩٨

المصدر : مركز الدراسات الريفية ، جامعة النجاح الوطنية ، زراعة وانتاج الحمضيات فى قطاع غزة ، دكتور فراس صوالحة ، نابلس ١٩٨٣ .

(٥) عوامل النهوض بالزراعة فى قطاع غزة

أمام الحصار الذى فرضته سلطات الاحتلال على قطاع الزراعة فى غزة ، وأمام السياسة التخريبية للعدو الموجهة لهذا القطاع الاقتصادى الحيوى والهام لاعتبارات سياسية بدرجة أكبر من الاعتبارات الاقتصادية ، فان الأمر يقتضى تبنى مجموعة من السياسات التى قد تخدم هذا القطاع الاقتصادى وتجعله قادر على الصمود أمام المخطط التخريبى الاسرائيلى .

(٥ـ١) أهم مشاكل الزراعة فى قطاع غزة :

لعل أهم مشاكل الزراعة فى قطاع غزة ما يلى :

١ ـ ارتفاع تكاليف الانتاج ، ويرجع ذلك الى ارتفاع أجور اليد العاملة وعدم توفر موارد مالية كافية لدى الزراع لشراء الآليات التى تقلل من الاعتماد على العمل الانسانى . كما أن المياه وتسعيرها وسيطرة العدو عليها وارتفاع سعر ساعة المياه الى ٨ دينار نظرا لمحدودية الآبار الارتوازية ومنع السلطات لحفر المزيد من الآبار وارتفاع أثمان طلمبات المياه وقطع الغيار وارتفاع أسعار المازوت . كذلك ارتفاع أسعار المبيدات بمختلف أنواعها لأن مصدرها الوحيد هو اسرائيل لعدم السماح بالاستيراد من الخارج .

٢ ـ عدم وجود مؤسسات تمويلية . حيث لا توجد بنوك تسليف أو جمعيات تعاونية تمول الزراع . فالبنوك الاسرائيلية المحدودة بالقطاع تفرض شروط باهظة على الاقراض ، فالفائدة تصل الى أكثر من ٤٠٪ سنويا ويشترط أن يتمتع المقترض بممتلكات تكفل سداده مديونيته ، كما تمنع سلطات الاحتلال انشاء بنوك عربية أو أن تقوم جمعيات تعاونية قد تسهم فى عمليات تمويل الزراع .

٣ ـ ضعف وقلة الجمعيات التعاونية الزراعية ، حيث لا يوجد بالقطاع الا عدد محدود من الجمعيات التعاونية الزراعية وهى تلك التى كانت موجودة قبل

عام الاحتلال ١٩٦٧ ، وهى ذات امكانات محدودة للغاية لا يمكن بأوضاعها الحالية أن تسهم فى التغلب على المشكلات التى تواجه قطاع الزراعة هناك . كما أنه من غير المسموح انشاء جمعيات تعاونية جديدة ولا تطوير الجمعيات التعاونية القائمة .

٤ — ندرة مصادر المياه : حيث تعتبر مياه الآبار هى المورد الرئيسى للمياه بعد مياه الأمطار ، حيث لا توجد أنهار أو وديان بالقطاع . وتقوم سلطات الاحتلال بالسيطرة على كافة موارد المياه ووضع عدادات على كافة الآبار الارتوازية القائمة ولا يسمح الا بتصرف عدد محدود من المترات المكعبة سنويا ، والذى يخالف يقع تحت طائلة القانون ، وازاء هذا الوضع المتردى لا يمكن تكثيف الزراعة وبالتالى رفع الدخل الزراعى ، كما تظل الانتاجية منخفضة لكافة الزراعات المطرية .

٥ — التصنيع الزراعى : لا يوجد الا مصنع واحد لتصنيع الموالح فى القطاع ولا يجد هذا المصنع منافذ لتسويق انتاجه كما لا يكفى هذا المصنع لمواجهة فائض الانتاج من مختلف أنواع الموالح التي تزرع فى القطاع ، ومن المحذور انشاء مصانع جديدة وهذا المصنع كان قائما قبل الاحتلال .

٦ — التسويق : يعتبر التسويق أهم المشاكل وأعقدها على الاطلاق فى القطاع . حيث لا توجد منافذ تسويقية لتسويق المنتجات الزراعية وبصفة خاصة الموالح . فبعد ما كانت تسمح سلطات الاحتلال بتصدير الموالح عبر الاردن . منعت السلطات التصدير عبر الأردن ، كما تمنع السلطات تسويق المنتجات الزراعية للضفة والقطاع فى الأسواق الاسرائيلية وأمام الانتاج الكبير وصغر حجم السوق المحلية . انخفضت الأسعار وبالتالى الدخل ومن ثم حقق الزراع خسارة كبيرة .

٧ ـ التخزيـــن : لا يوجد بالقطاع وسائل لتخزين المحاصيل الزراعية ســـواء محاصيل الحبوب أو الموالح أو الخضروات .

(٥ـ٢) عوامل النهوض بالزراعة في قطاع غزة :

أمام هذه المشاكل وأوضاع الزراعة في القطاع فان أفضل السبل للنهـــوض بالزراعة ربما تكمن في التحرك على المحاور الآتية :

أولا : التمويل الـذاتي : أمام قفل المنافذ التمويلية المؤسسية كالبنوك وخلافـه، فان التمويل الذاتي هو المصدر البديل لتلك المصادر . وهنا المقصـــود بالتمويل الذاتي أن يقوم الاخوة الفلسطينيون العاملون خارج الأرض المحتلة بمد أهلهم وذويهم بما يحتاجونه من استثمارات وأموال لازمة وضروريـــة لدعم صمودهم والبقاء في قطاع الزراعة خوفا من تبوير للأرض واستيـــلاء سلطات الاحتلال عليها ، هذه قضية وطنية بالدرجة الأولى .

كذلك أن يساعد التجار الموجودين بالقطاع اخوتهم الزراع وتوفيـــير احتياجاتهم المالية على شكل قروض ميسرة بفائدة معقولة يعتبر أمرا هامـــا وضروريا .

أيضا فان منظمة التحرير الفلسطينية ، من الضروري أن تسهم في عمليـة تمويل الزراع ولو عن طريق كبار التجار بالقطاع وبطريقة لا تلفت انتباه سلطات الاحتلال . فتقوم المنظمة بتوجيه جانب من دعم صمود القطاع الى تمويـــل الزراع بما يحتاجونه من أموال تمكنهم من شراء مختلف مستلزمات الانتـاج . وتحديث الأساليب الزراعية القائمة .

ثانيا : توفير الآليات الزراعية : ويتم هذا اما عن طريق التمويل بالطرق سالفة الذكر أو أن يقوم كبار الزراع بتأجير آلياتهم لصغار الزراع نظير تكلفة مناسبـــة

بعيدة عن عملية الربح ، حتى لو أدى الأمر بأن تقوم المنظمة بدعم مثـــل هذه العملية . أو أن يتولى بعض الاخوة العاملين فى دول الخليج تمويـل مشروع ميكنة الزراعة بالقطاع عن طريق كبار الزراع وذلك بديلا عن الجمعيات التعاونية المحذور نشاطها الكبير .

ثالثا : الميـــاه : أمام القيود المفروضة على مصادر مياه الرى ، فلا بديل عـــن استخدام الأساليب الحديثة فى الرى سواء الرى بالتنقيط أو الرش أولـــى أساليب تقلل من فقد المياة واستخدامها . كما أن استنباط أصناف ذات احتياجات قليلة للمياه يعتبر من الأمور المناسبة للتغلب النسبى على هـــذه المشكلة ، وهذا الأمر يحتاج الى محطات تجارب تحتاج هى الأخـــرى الى مصادر تمويل يمكن تحقيقها بالوسائل سالفة الذكر .

رابعا : التسويق : ان المخارج الأساسية للتسويق تكمن فيما يأتى :

١ ـ المطالبة الجماعية بصورة فتح منفذ التسويق عبر الأردن . ولـو أدى الأمر الى قيام مظاهرات وجعل هذا المطلب من المطالـــب الأساسية لسكان القطاع .

٢ ـ الاتفاق مع جمهورية مصر العربية بأن تمارس ضغطا فى اتجاه التسويق عبر مصر ، أى يتم تصدير فائض انتاج الموالح واللوز بصفة أساسيـة عبر الموانىء المصرية .

٣ ـ تصنيع الانتاج ، وذلك بزيادة طاقة المصنع الحالى القائم على تصنيع منتجات الموالح ، أو العمل على فتح مصانع جديدة . كذلك تصنيـع الخضروات مما يرفع من أسعارها وبالتالى الدخول .

خامسا : اعادة النظر فى نمط التركيب المحصولى الحالى • وذلك وفق معطيات الواقع فيمكن تقليص رقعة الموالح وتحويل جانب منها الى زراعات الخضروات ذات الانتاج الوفير والذى يمكن تصريفه فى السوق المحلية بأسعار مناسبة • وكذلك التركيز على زراعة المحاصيل ذات العائد المرتفع ، ولا يمكن أن يتم ذلك الا عبر قناوات فردية ، حيث لا يمكن أن تكون هناك سياسة عامة للزراعة فى القطاع ، ولكن ادارات الزراعة فى القطاع يمكن أن تلعب هذا الدور الحيوى بالاتصالات الفردية •

سادسا : الدعم المباشر وغير المباشر للزراع ، وهذا الدعم ليس فقط ضروريا وأساسيا بل هو وطنيا ، ولا يقل عن حمل السلاح واشهاره فى وجه المحتل ، ذلك أن العدو يريد اجلاء السكان عن الأرض ولن يكون هذا الا باجبار الزراع على ترك أرضهم نتيجة لارتفاع تكلفة الانتاج وانخفاض أسعار الانتاج فى المقابل • ثم الاستيلاء الى الأرض أو أن يبيعها الزراع • وهذا الدعم لا يكون الا عن طريق منظمة التحرير الفلسطينية وجامعة الدول العربية •

ويمكن لجامعة الدول العربية أن تلعب دورا بارزا فى هذا المضمار باجراء اتصالات مكثفة مع منظمة الأغذية والزراعية العالمية بحيث يقوم خبراء منها بزيارة القطاع فى اطار الأمم المتحدة ودراسة أحوال الزراعة هناك وتقديم المساعدات الفنية والمالية اللازمة •

ولكن يظل الدعم الموجه للزراعة فى القطاع من المنظمة وجامعة الدول العربية وأيضا كافة مؤسسات التمويل العربية هو المصدر الأساسى •

كما يمكن أن تسهم وزارة الزراعة فى مصر بدور بناء فى هذا المجال وفق ما تراه السلطات المصرية مناسبا وبالطرق التى تراها مناسبة •

سابعا : تمويل المشروعات الزراعية الجديدة : بدأت المنظمة فى السنوات الأخيرة تمويل أى مشروعات زراعية فى الضفة الغربية وقطاع غزة . هذه العملية يجب أن تستمر وتوجه الوجهة الصحيحة ، بحيث لايجاز مشروع الا اذا تم التأكد من خدمته لأغراض التنمية الزراعية فى القطاع ، ويحل بعض المشكلات القائمة ، ويرفع من دخول الزراع . وبالتالى يحتاج الأمر الى عمل دراسات جدوى اقتصادية لكافة المشروعات المراد تمويلها . كما أن استمرارية تمويل حقل هذه المشروعات يتوقف على القدرة المالية للمنظمة والتى أخذت فى التضاءل أخيرا نظرا لعدم وفاء بعض الأقطار العربية النفطية بالتزاماتها المالية قبل دعم صمود الأرض المحتلة .

ورغم كل ما ذكرناه تظل الامكانية أمام تنمية الزراعة فى القطاع وحل مشكلاتها الأساسية ترتطم بصخرة الاحتلال من ناحية ، وتتوقف على الجهود الذاتية لأهل القطاع من الناحية المقابلة .

موجز وتوصيات

تعانى الزراعة فى قطاع غزة من مشاكل معقدة تتمثل مظاهرها فى صغر حجم الرقعة الزراعية وعدم وجود أراض قابلة للاستصلاح والاستزراع نظرا لعدم وجود موارد للرى ، حيث لا توجد أنهار ، بل تعتمد الزراعة بصفة أساسية على مياه الأمطار .

كما أن الدخل المحقق من قطاع الزراعة يعتبر منخفضا للغاية ، ولا توجد منافذ تسويقية لتسويق الحاصلات الزراعية وفى مقدمتها الموالح بمختلف أنواعها وهى المنتج الزراعى الرئيسى بالقطاع .

كذلك لا توجد مؤسسات تمويلية لأغراض الزراع ومساعدتهم فى توفير الاستثمارات اللازمة لتطوير أساليب الانتاج وتحديث الزراعة .

هذا كما أن الحالة الاقتصادية بصفة عامة متدهورة ، نتيجة للمخطط التخريبى الذى مارسته اسرائيل فى القطاع وهدفت من ورائه ، الهاء الشعب فى البحث عن لقمة العيش وعدم التفكير فى الثورة على الاحتلال .

كما أن العمالة العربية التى تعمل داخل الاقتصاد الاسرائيلى نفسه ، يتم استغلالها بشكل لا انسانى ، ولا يتقاضى العامل العربى نصف ما يتقاضاه العامل الاسرائيلى ، هذا بخلاف حرمان العامل العربى من أى حقوق يتمتع بها العامل الاسرائيلى مثل التأمين ضد الشيخوخة والتأمين الصحى وعدم الطرد التعسفى من العمل .

ولولا التحويلات المستمرة من خارج القطاع الى أهالى القطاع لانتشرت المجاعات والأوبئة والأمراض ، كنتيجة منطقية لارتفاع تكلفة المعيشة وارتفاع نفقات التعليم والخدمات الصحية .

وازاء كافة مشاكل القطاع المعقدة ، فان وضع سياسة لمواجهة تلك المشاكل هي أمر بالغ التعقيد والصعوبة ، بل ربما يكون مستحيلا ، ذلك أنه تحت ظل الاحتلال لا يمكن رسم سياسة وتنفيذها . لأن سلطات الاحتلال تمنع هذا ولا تسمح به على الاطلاق . من هنا فان كافة المحاولات التي تستهدف مواجهة تلك المشاكل ، هي محاولات قائمة على أساس غير رسمي ، ويعتمد على توجيه الزراع بشكل مباشر ومساعدتهم في تحقيق دخل يكفل لهم حياة كريمة والاستمرار في مهنة الزراعة التي قد تتقرض مع مرور الزمن وينجح المخطط الصهيوني في تبوير الأرض الزراعية والاستيلاء عليها بقوانين غير شرعية تمهيدا لاقامة مستوطنات صهيونية عليها . هذه المستوطنات التي احتلت حتى الآن حوالي ٣ر١٨٪ من المساحة الاجمالية للقطاع .

وفي ظل هذا الواقع ، فان من بين التوصيات التي يوردها هذا البحث ولعلها تسهم في حل جانب من مشكلات القطاع الزراعية ما يلي :

(١) العمل على خلق نوع من التمويل الذاتي القائم على الأفراد أنفسهم ، أي أن أبناء القطاع يساعدونهم أنفسهم سواء عن طريق التجار الموجودين هناك أو مساهمة أبناء القطاع العاملين في الخارج ، وعن طريق منظمة التحرير الفلسطينية .

(٢) العمل على خلق منافذ تسويقية للمنتج الزراعي الرئيسي بالقطاع (البرتقال) وذلك عبر الأردن أو عبر مصر كي يستطيع الزراع تحقيق دخول مناسبة والحفاظ على أرضهم وممتلكاتهم .

(٣) ضرورة أن توجه المنظمة المزيد من الدعم للزراع وتنفيذ مشروعات زراعية تخدم أغراض التنمية الزراعية وذلك عن طريق تقديم الأموال لبعض الأشخاص الموثوقين وتوزع على الزراع وفق مقدرتهم الاقتصادية .

(٤) قد يكون من المفيد اعادة النظر الى التركيب المحصولي الحالي بحيث يمكن زراعة المحاصيل التي تجد لها مجال للتصريف داخل الأسواق المحلية وبأسعار مناسبة

فالوضع الحالى للتركيب المحصولى هو أن الجزء الأكبر يزرع بالموالح التى لا يوجد لها منفذ تسويقى مناسب وتحتاج الى تكاليف مرتفعة نسبيا .

(٥) البحث عن أساليب حديثة للري تقلل من الفاقد فى المياه وفى نفس الوقت العمل على استنباط سلالات نباتية تكون أقل حاجة للمياه ، وهذا يحتاج الى اجراء البحوث والتجارب والتى قد يصعب تنفيذها .

وتجدر الاشارة الى أن كل ما جاء من توصيات يظل دوره محدودا ان لم يعتمد أهالى القطاع على أنفسهم فى المقام الأول . والتعايش مع واقعهم الاقتصادى والاجتماعى والعمل على تطويره وفق امكاناتهم المتاحة .

المراجـــــع

أولا : مراجع باللغة العربية :

(١) حسين أبو النمل ـ قطاع غزة ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧ . تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية ـ مركز الابحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية ـ بيروت ١٩٧٩ .

(٢) جامعة النجاح الوطنية ـ النشرة الاحصائية السنوية للضفة الغربية وقطاع غزة ـ أعداد السنوات ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٣ .

(٣) جامعة النجاح الوطنية ، مركز الدراسات الريفية . الجدوى الاقتصادية الزراعية فى الضفة الغربية وقطاع غزة ـ نابلس ، ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ .

(٤) دكتور فراس صوالحة ، زراعة وانتاج الحمضيات فى قطاع غزة . مركز الدراسات الريفية ـ نابلس ١٩٨٣ .

(٥) محمد خلوصى ـ التنمية الاقتصادية فى قطاع غزة ١٩٤٨ ـ ١٩٦٦ . القاهرة مارس ١٩٦٧ .

(٦) منير أحمد عوض ـ أسعار عوامل الانتاج الزراعى والمنتجات الزراعية فى الضفة الغربية وقطاع غزة ـ العدد الثانى ـ جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ١٩٨٤ .

(٧) منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز التخطيط ، قسم الأرض المحتلة ـ الزراعة فى الأراضى المحتلة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٤ ـ تونس ـ يونيو ١٩٨٤ .

(٨) وليد الجعفرى ـ المستعمرات الاستيطانية الاسرائيلية فى الأراضى المحتلة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٠ . مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٨١ .

ثانيا : مراجع باللغة الانجليزية

(1) Statistical Abstract of Israel, 1980, 1981, 1982, 1983, 1984.

ثالثا : مراجع مختارة تم الاستفادة منها :

(١) دكتور أنطوان منصور ، اقتصاد الصمود ـ مترجم " المؤسسة العربية للدراسات والنشر " ، بيروت ١٩٨٤ .

(٢) دكتور فؤاد بسيسو ، الاقتصاد الاسرائيلى بين دوافع الحرب والسلام . دار الجليل للنشر ، عمان ١٩٨٤ .

(٣) قسطنطين خمار ـ موسوعة فلسطين الجغرافية ـ مركز الأبحاث ـ منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ١٩٦٩ .

(٤) جامعة الدول العربية . معهد البحوث والدراسات العربية ـ الفلسطينيون فى الوطن العربى . القاهرة ١٩٧٨ .

(٥) مؤسسة صامد (جمعية معامل أبناء شهداء فلسطين) ـ صامد الاقتصادى العدد الثانى ، يناير ١٩٨٤ .

(٦) مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ سياسة اسرائيل فى المناطق الفلسطينية المحتلة ، بيروت ١٩٨٤ .

(٧) هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية ـ أربعة أجزاء ، دمشق .